الأمم المتحدة

E/2012/14

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 February 2012
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التعاون الإنمائي الدولي: تقارير المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأغذية العالمي

التقرير السنوي لبرنامج الأغذية العالمي لعام ٢٠١١

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي لبرنامج الأغذية العالمي لعام ٢٠١١ بالصيغة التي أقرها مجلس البرنامج في قراره 2012/EB.1/2 المرفق أيضا بهذا التقرير.

* E/2012/1.

220312 220312 12-24824 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

قرار المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي 2012/EB.1/2 اعتمده المجلس في دورته العادية الأولى لعام ٢٠١٢ (١٣-١٥ شباط/فبراير ٢٠١٢)

التقرير السنوي لعام ٢٠١١ المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

وافق المجلس على التقرير السنوي لعام ٢٠١١ المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.1/2012/4/Rev.1). وعملاً بقراره 2004/EB.A/11، طلب المجلس إحالة التقرير السنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة مشفوعاً بقرارات المجلس وتوصياته.

١٣ شباط/فبراير ٢٠١٢

التقرير السنوي لبرنامج الأغذية العالمي لعام ٢٠١١ المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

موجز

واصل برنامج الأغذية العالمي تعزيز شراكاته المتعددة الأطراف وشراكاته على المستوى القطري خلال عام ٢٠١١ وفقا لخطته الاستراتيجية (٢٠٠٨-٢٠١٣) في سياق تقلب أسعار الأغذية وحالات طوارئ واسعة النطاق واستمرار الجوع.

وقد ساهم البرنامج في عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وشارك في أحداث مثل مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، الذي عُقد في اسطنبول، تركيا، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، والمؤتمر الرابع الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن ''توحيد الأداء''، الذي عقد في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ في مونتفيديو، والمنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة الذي عُقد في بوسان في جمهورية كوريا في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ويدعم الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي سيعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وعمل البرنامج مع الوكالات والمنظمات الدولية الأخرى والكيانات التي تتخذ من روما مقرا لها، مثل فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، دعما لنتائج الجمعية العامة واللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي ومجموعة العشرين لتحسين الأمن الغذائي والتغذية للسكان الضعفاء بما في ذلك التزامات مجموعة العشرين لدعم المساعدة الغذائية وشبكات الأمان وسلاسل الإمداد وإزالة قيود التصدير والضرائب المفروضة على الأغذية المخصصة للأغراض الإنسانية. وقد أسهم البرنامج في تحقيق الاتساق على مستوى منظومة الأمم المتحدة من خلال المشاركة في مجلس الرؤساء التنفيذيين وهيئاته الفرعية، وأعيد تعيين المدير التنفيذي رئيسا للجنة الإدارية الرفيعة المستوى التي قادت العمل بين الوكالات للتنسيق بين ممارسات العمل لتعزيز فعالية وكفاءة منظومة الأمم المتحدة.

وفي سياق حالات الطوارئ، قاد البرنامج مجموعتي اللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ وشارك في قيادة مجموعة الأمن الغذائي. كما شارك في عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لإصلاح وتعزيز الريادة والمساءلة والتنسيق والاستجابة في حالات الطوارئ وشارك في عمل اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية المتعلق بالسياسات العامة والمسائل التشغيلية في حالات الطوارئ الكبرى. وعمل البرنامج مع أوكسفام ومنظمة

الأغذية والزراعة، بدعم من شركاء آخرين، على تنفيذ خطة العمل للقرن الأفريقي التي تربط تنمية القدرة على الصمود وسبل كسب العيش على المدى الطويل بالإنعاش والإغاثة المستمرة. وفي القرن الأفريقي، سلم البرنامج إمدادات غذائية إنسانية إلى ٨ ملايين شخص من المتأثرين بالجفاف ووفر أيضا شبكات أمان أدت إلى منع تعرض ٤ ملايين شخص إلى المجاعة.

ومن المتوقع أن يحصل البرنامج على تمويل قدره ٣,٧٥ مليار دولار في عام ٢٠١١ مقابل احتياجات قُدرت قيمتها بمبلغ ٥,٩ مليار دولار. وكانت أكبر عشرة أطراف مانحة في عام ٢٠١١ هي حكومات أستراليا والبرازيل وكندا وألمانيا واليابان وهولندا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة فضلاً عن المفوضية الأوروبية. كما كان القطاع الخاص من كبار المانحين.

ووحد البرنامج تحوله من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية بنشر مجموعة أكبر من الأدوات، بما في ذلك منتجات جديدة للتغذية ومشروعات النقد والقسائم ومشتريات الأغذية المحلية من خلال مبادرة الشراء من أجل التقدم وبرامج إنشاء الأصول من أجل الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. وأولي اهتمام أكبر بتحليل هشاشة الأوضاع وتقدير الاحتياجات وتنمية القدرات والشؤون الجنسانية، عن طريق العمل من خلال مجموعة واسعة من الشركات مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص التي تعتبر أساسية لنطاق عمليات البرنامج وفعاليتها التكاليفية وأثرها. وقد نشأت نُهج جديدة وأكثر مرونة لاستخدام الموارد نتيجة تنقيح الإطار المالي وخطة الإدارة الجديدة للسنوات الثلاث والميزانية السنوية وتنوع قاعدة المانحين واتفاقات التمويل المتعددة السنوات.

ومن المسائل التي حظيت بأولوية رئيسية هي الدعم للأنشطة الإقليمية والمدفوعة قطريا لمكافحة الجوع وانعدام الأمن الغذائي المنفذة بالتعاون مع منظمات مثل الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويدعم البرنامج مبادرة ”تحسين مستوى التغذية“ وشراكة القضاء على الجوع بين الأطفال (ريتش) التي أنشأها البرنامج بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة ويترأس البرنامج اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية.

المساهمة في اتساق منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها

تمويل الأنشطة التشغيلية

١ - من المتوقع أن يصل تمويل البرنامج إلى ٣,٧٥ مليار دولار في عام ٢٠١١ مقابل احتياجات قدرت قيمتها بمبلغ ٥,٩ مليار دولار، برغم الضغوط التي تتعرض لها الميزانيات الوطنية؛ وقد تلقى البرنامج حتى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ مبلغ ٣,٢٩ مليار دولار في شكل مساهمات من ٨٢ مصدرا، منها ٧٩ حكومة. وقدمت ست عشرة جهة مانحة مستويات قياسية من التمويل، وهي: أستراليا وبوتان والبرازيل وجمهورية الصين الشعبية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وألمانيا وإسرائيل واليابان وموريتانيا والمكسيك والفلبين وجمهورية الكونغو والاتحاد الروسي وسان تومي وبرينسيبي والإمارات العربية المتحدة. وكانت أكبر عشر حكومات مانحة هي أستراليا والبرازيل وكندا والمفوضية الأوروبية وألمانيا واليابان وهولندا والسويد والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة.

٢ - وقد واصل البرنامج تنويع قاعدة المانحين: تلقى البرنامج حتى ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ مبلغ ٥٣ مليون دولار من ٢٨ حكومة مضيفة، منه ٣٣,١ مليون دولار للعمليات داخل البلدان المانحة نفسها؛ وساهم ٣٧ مانحا من البلدان الناشئة بمبلغ ٢٢١ مليون دولار، أي نسبة ٦ في المائة من مساهمات عام ٢٠١١. وقدمت البرازيل والمملكة العربية السعودية ٦٠ في المائة من مجموع المانحين من البلدان الصاعدة.

٣ - وكان إبرام اتفاقات متعددة الأطراف ومتعددة السنوات من أولويات عام ٢٠١١، بما يتماشى مع مبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة ومع اتفاق أكرا، لزيادة مرونة التمويل وإمكانية التنبؤ به. وأبرمت اتفاقات متعددة السنوات مع أندورا وأستراليا وكمبوديا وكندا ولكسمبرغ وموناكو والاتحاد الروسي والولايات المتحدة. ومن شأن هذه المساهمات أن تزيد مرونة التمويل من أجل الاستجابات المبكرة للجوع ونقص التغذية المزمنين. وحتى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تُلقي ٣٦٤ مليون دولار، أي ١١ في المائة من المساهمات، من ٤٣ جهة مانحة متعددة الأطراف: كبار المساهمين هم أستراليا وكندا والدانمرك وألمانيا وهولندا والنرويج والسويد، تلتها بلجيكا والصين وكوبا وفنلندا وأيرلندا وإيطاليا ولكسمبرغ ونيوزيلندا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والجهات المانحة من القطاع الخاص. وحتى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ساهمت ١٧ حكومة بمبلغ ٣٤ مليون دولار لحساب الاستجابة العاجلة. وتضاعفت قيمة ترتيبات التوأمة، التي تُمكن البرنامج من جمع

مساهمات عينية توازي قيمة أموال المانحين، ليصل مجموعها إلى ٢٢٠ مليون دولار بما في ذلك ٠٠٠ ٢٢٠ طن متري من الأغذية.

٤ - وحتى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تلقى البرنامج ١٧٠ مليون دولار من مصادر مانحة متعددة الأطراف، أساسا من الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ ونظام الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية؛ ويعد الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ سابع أكبر مصدر تمويل للبرنامج إذ يصل تمويله إلى ١٢٣ مليون دولار. وتلقى البرنامج ١٥,٢ مليون دولار في عام ٢٠١٠ و ٧,٢ مليون دولار في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ من نافذة التمويل الموسع في إطار مبادرة ''توحيد الأداء''.

٥ - ويواصل البرنامج إقامة شراكات مبتكرة مع القطاع الخاص المتوقع أن تصل تبرعاته إلى ١١٠ ملايين دولار بحلول نهاية عام ٢٠١١؛ وقدمت تبرعات قدرها ١٠ ملايين دولار عن طريق الإنترنت. واشتملت الابتكارات في عام ٢٠١١ على شراكة بين القطاعين العام والخاص مع شركة بيبسي كولا ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة لإنتاج الحمص وتسويقه في إثيوبيا وتطوير أغذية تكميلية جاهزة للاستعمال لمكافحة سوء التغذية. وبالاشتراك مع شركة إل. جي للإلكترونيات، أطلق البرنامج برامجية تتيح للعملاء استخدام أجهزة تلفزيون إل. جي في تقديم التبرعات من أجل مكافحة الجوع.

٦ - وواصل البرنامج عمله مع الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف بشأن استعراضات المعونة واستراتيجيات تعزيز الكفاءة، ويلتزم البرنامج بالتقييم الذاتي الدوري بغية تحقيق أقصى فعالية في استخدام المساهمات.

التنسيق والمبادرات المشتركة

٧ - واصل البرنامج تطوير تعاونه مع وكالات الأمم المتحدة بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة ٣١١/٦٣ بشأن الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وشارك في مجلس الرؤساء التنفيذيين واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى واللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والتعاون على المستويين الإقليمي والقطري وفي الأعمال التحضيرية للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٢.

٨ - وبوصف البرنامج رئيس اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، فقد قاد العمل الرامي إلى تحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفعالية وتنسيق ممارسات العمل وتطوير النظام الجديد لإدارة الأمن، الذي بدأ العمل به في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وانتهت هذه اللجنة أيضا من

إعداد إطار للمساعدة في صنع القرار في مختلف سياقات الأمن بغية تنفيذ النهج الجديد ''كيفية البقاء''.

٩ - وأكملت مشروعات من خطة العمل لتنسيق ممارسات الأعمال في منظومة الأمم المتحدة أو وصلت إلى مرحلة متقدمة من التنفيذ مثل الإطار العام لأهلية البائعين ودراسة نظرية عن خدمات أمين خزانة مشترك واستعراض لإدارة الموارد البشرية على المستوى القطري. وجرى متابعة مشروعات مختلفة لبعثة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى لعام ٢٠١٠ بشأن الفعالية التشغيلية على المستوى القطري، بما في ذلك مشروع يقوده البرنامج بشأن منصات الاتصالات المشتركة. وقد أجرت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية دراسة بشأن مبادئ الإبلاغ المشترك لخفض عبء الإبلاغ وتكاليف المعاملات وزيادة الشفافية والاتساق في عملية الإبلاغ إلى الدول الأعضاء.

١٠ - وركزت اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى على العمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) وعملية ما بعد عام ٢٠١٥ لأهداف التنمية المستدامة: يشتمل ذلك على إطار لتتبع الالتزامات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعمل أحد موظفي البرنامج في آلية ''جس النبض العالمي'' والتي تقدم تقارير عن الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأزمات.

١١ - والبرنامج عضو في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وشبكة البرمجة التابعة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفرقة العمل المعنية بإطار تعجيل الأهداف الإنمائية للألفية؛ وعمل البرنامج مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية على إعداد مبادئ توجيهية لإدماج الأمن الغذائي والتغذية في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويشترك البرنامج في رئاسة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والفريق العامل للجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية المعني بالانتقالات الذي اضطلع باستعراض للقدرات المدنية ونسق استجابة الأمم المتحدة للشبكة الدولية المعنية بالنزاع والهشاشة وعمل مجموعة الدول الهشة السبع (G7+) المتعلقة بالدول الهشة. وشارك البرنامج في فرقة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتجميع الدروس المستفادة من وثائق البرامج القطرية المشتركة، بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٢؛ ويشارك البرنامج في وثيقة البرنامج القطري المشترك لجمهورية تنزانيا المتحدة.

١٢ - كما شارك البرنامج في الفريق العامل التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتحسين تنصيب وتوجيه المنسقين المقيمين بما في ذلك الاستعراض المستقل لنظام الإدارة والمساءلة

لنظام المنسقين المقيمين وفي اللجنة الاستشارية المشتركة بين الوكالات لاختيار المشاركين في مركز تقييم المنسقين المقيمين. وفي نهاية عام ٢٠١١، عمل موظفو البرنامج كمنسقين مقيمين في الجزائر وكمبوديا وجزر القمر ومدغشقر وباكستان وتايلند.

١٣ - وفي أيار/مايو ٢٠١١، حضر البرنامج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي اعتمد برنامج العمل لأقل البلدان نمواً (برنامج عمل اسطنبول) للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠. وسيدعم البرنامج برامج الإغاثة والإنعاش القصيرة المدى والمساعدة الطويلة المدى من أجل الصمود والنمو؛ وتُنفق ٧٠ في المائة من مصاريف البرنامج التشغيلية في أقل البلدان نموا.

١٤ - وقد حضر البرنامج المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، الذي عُقد في بوسان، جمهورية كوريا، في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الذي تم فيه استعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان باريس بشأن فعاية المعونة واتفاق أكرا والتركيز على الكفاءة والملكية الوطنية والدول الهشة. وأدلى البرنامج ببيان باسم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الدول الهشة، وعرض جهود المجموعة بشأن اتساق العمل وتبسيطه وأوضح نتائج اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بشأن تحسين اتساق العمليات وكفاءتها وفعاليتها. وأيد المنتدى مبادئ المشاركة الدولية الجيدة في الدول والحالات الهشة، والتي تدعو إلى نُهُج جديدة للمساعدة.

١٥ - وشارك مكتب التقييم في تقييمات الأثر المشتركة للمساعدة الغذائية للاجئين في إثيوبيا ورواندا، وقاد التقييم المشترك لمجموعة اللوجستيات مع حكومة هولندا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وشارك في عملية تقييم الأزمة في القرن الأفريقي التي يقودها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. والبرنامج عضو في مجموعة الأمم المتحدة المعنية بالتقييم وشارك في فرق عمل تقييم الأثر والتقييم المشترك.

البرمجة المشتركة التي تقودها البلدان ومبادرة "توحيد الأداء"

١٦ - تعاون البرنامج في عام ٢٠١٠[(١)] مع وكالات الأمم المتحدة في ٧٤ برنامجا مشتركا في ٤٥ بلدا. وركزت الأنشطة المنفذة على المستوى القطري على تحسين تنسيق التدخلات في مجال الأمن الغذائي والتغذية والمشاركة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ومتابعة الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في دورتها الخامسة والستين. وواصل البرنامج مشاركته في المشروعات التجريبية لمبادرة

(١) أرقام عام ٢٠١١ لم تكن متاحة وقت الانتهاء من إعداد هذه الوثيقة.

توحيد الداء في الرأس الأخضر وموزامبيق وباكستان ورواندا وتنزانيا؛ كما قدم الدعم إلى بنن وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وليسوتو وليبريا وملاوي ومالي وناميبيا وسيراليون وأوغندا التي اعتمدت نُهُج توحيد الأداء.

١٧ - ويشارك البرنامج في سبعة من البرامج المشتركة للأمم المتحدة في موزامبيق. ويقود البرنامج خدمات الاتصالات لمبادرة ''أمم متحدة واحدة'' وبرنامج بناء سلاسل القيمة للسلع الأساسية وروابط السوق لرابطات المزارعين المُكمل لمبادرة الشراء من أجل التقدم. وأدى نهج توحيد الأداء إلى تبسيط العمليات المتعلقة بالشراء والاتصالات والموارد البشرية والخدمات اللوجيستية؛ وخفضت شبكة الأمم المتحدة للاتصالات تكاليف المعاملات للوكالات. ووقع البرنامج أيضا على اتفاقات للشؤون اللوجيستية مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

١٨ - وفي باكستان، أدت مشاركة البرنامج في البرنامج التجريبي لمبادرة ''أمم متحدة واحدة'' إلى تعزيز اتساق أنشطته مع أنشطة الشركاء الآخرين من الأمم المتحدة. وفي رواندا، يشارك البرنامج في الأفرقة المواضيعية المعنية بالتعليم والصحة والتغذية؛ ويشارك في رئاسة مجموعة الحماية الاجتماعية مع اليونيسيف ويشارك في برنامج مبادرة ''أمم متحدة واحدة'' مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لتمكين النساء في كيغالي. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، أدى المشروع التجريبي لتوحيد الأداء إلى زيادة التعاون بين الوكالات وإلى تعزيز استراتيجيات الحد من الفقر ومنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وإعادة إدماج اللاجئين. وليس للبرنامج مقر في الرأس الأخضر منذ آب/أغسطس ٢٠١٠، ولكنه يواصل دعم الحكومة ومكتب الأمم المتحدة المشترك في برنامج التغذية المدرسية.

١٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، شارك البرنامج في المؤتمر الرابع الرفيع المستوى بشأن توحيد الأداء في مونتفيديو، الذي قدمت فيه إثباتات تفيد بتعزيز الاتساق والكفاءة في أنشطة الأمم المتحدة وتحسين النتائج. ويتعين مواصلة تقدير الزيادة الملحوظة في تكاليف المعاملات للأمم المتحدة مقابل خفض التكاليف للحكومات والآثار الإنمائية الطويلة المدى. وسلط المؤتمر الضوء على الحاجة إلى النظر في الدروس المستفادة من توحيد الأداء الواردة في

التقييمات التي تقودها البلدان والتقييم المستقل الذي سيكون جزءاً من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لعام ٢٠١٢.

الخدمات والمباني المشتركة

٢٠ - شارك البرنامج في فرقة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعنية بالمباني المشتركة، وساعد في وضع مبادئ توجيهات للبناء استنادا إلى مدونة البناء الدولية والنظر في الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل الاستثمارات الرأسمالية المطلوبة.

٢١ - ويُنظر في مشروعات مباني مشتركة في ٢٠ بلدا يتواجد فيها البرنامج. وزادت صعوبة تنفيذ مشروعات البناء الكبير الحجم نتيجة القيود التشغيلية والمتطلبات المتعارضة للوكالات المتعددة ونقص التمويل الرأسمالي. وبموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يسجل البرنامج سنويا عدد المباني المشتركة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى: ففي ٢٠٠٩-٢٠١٠، اشترك البرنامج في ٦٠ من المباني الجديدة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، أساسا على مستوى المكاتب الفرعية.

أداء البرنامج وإدارة المخاطر

٢٢ - تبين خطة الإدارة (٢٠١٢-٢٠١٤)، في شكلها الجديد المتمثل في خطة متجددة مدتها ثلاث سنوات بميزانية سنوية، للمرة الأولى الأولويات والمتطلبات من الموارد على أساس الأهداف الاستراتيجية وأبعاد نتائج الإدارة. كما تدمج التنقيحات المدخلة مؤخرا على الإطار المالي للبرنامج لتوفير الدعم الكامل للخطة الاستراتيجية للبرنامج (٢٠٠٨-٢٠١٣) وطرائق مثل مرفق الشراء الآجل لتحسين إمكانية التنبؤ والمرونة والشفافية في استعمال الموارد.

٢٣ - ويستند التزام البرنامج بتهيئة ثقافة إدارة الأداء إلى إطار إدارة الأداء لعام ٢٠١٠؛ وكجزء من جهوده الرامية إلى التحسين المستمر، جرى تنقيح إضافي لإطار نتائج الإدارة في عام ٢٠١١.

٢٤ - وقد بدأ تنفيذ استراتيجية إدارة المخاطر وبرنامج التدريب بهذا الشأن في عام ٢٠١١، وهي تأخذ في الاعتبار المراحل الرئيسية لتقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٢ (JIU/RET/2010/4). وسيؤدي نظام معلومات الأداء وإدارة المخاطر التنظيمية إلى تيسير تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية على جميع المستويات.

إصلاح المساعدة الإنسانية

٢٥ - أسهم البرنامج، بوصفه عضوا في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، في إصلاح المساعدة الإنسانية، الذي اشتمل على المشاركة في قيادة أفرقة عاملة فرعية وتعزيز الاستجابات الإنسانية من خلال نظام المجموعات. ونتيجة التحديات التي ووجهت في حالات الطوارئ الكبرى في هايتي والقرن الأفريقي وباكستان، اضطلعت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات باستعراض واسع النطاق لنموذج الاستجابة في الحالات الإنسانية. وقام منسق الشؤون الإنسانية ورؤساء الوكالات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بإطلاق عملية استعراض المساعدة الإنسانية في مطلع عام ٢٠١١. وشارك فيها البرنامج بغية ضمان قيادة رفيعة للشؤون الإنسانية تتسم بالقوة والخبرة، وتبسيط آليات التنسيق، وتعزيز المساءلة. ويجسد ''جدول أعمال التحول ٢٠١٢'' الذي وافق عليه رؤساء الوكالات الأعضاء في اللجنة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ هذه الجهود؛ إذ تشمل إجراءاته الرئيسية ما يلي: (أ) الاتفاق على أن يُنتدب، حيثما يرى رؤساء الوكالات الأعضاء ضرورة ذلك، في غضون ٧٢ ساعة من الشروع في استجابة ''من المستوى الثالث''، منسق (أقدم) للشؤون الإنسانية، يتمتع ''بقيادة ذات صلاحيات كافية'' لفترة تصل إلى ثلاثة أشهر لتحديد الأولويات واتخاذ القرارات الضرورية؛ (ب) وضع آلية مشتركة بين الوكالات للاستجابة السريعة لضمان نشر قادة من ذوي القدرة والخبرة من الوكالات والمجموعات التشغيلية على نحو سريع، حسب الاقتضاء؛ (ج) تعزيز المساءلة المتبادلة بين منسق الشؤون الإنسانية، والفريق القطري للشؤون الإنسانية ومنسقي المجموعات، والشركاء الآخرين في المجموعات، استنادا إلى استراتيجية تنفيذ واضحة وموجزة ومحددة المدة وتركز على النتائج. ويلتزم البرنامج التزاما كاملاً بتنفيذ جدول أعمال التحول؛ وسوف يستفيد في ذلك مما لديه من قدرات وخبرات واسعة في الميدان وقيادته لمجموعتي اللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ ومشاركته في قيادة مجموعة الأمن الغذائي. وسيُقدم تحديث بشأن جدول أعمال التحول وترتيبات تنفيذه من خلال التحديث عن الشؤون الإنسانية الذي سيعرض على المجلس في دورته السنوية لعام ٢٠١٢.

٢٦ - وفي عام ٢٠١١، شارك البرنامج في جميع النداءات الإنسانية البالغة ٢٧ نداء؛ تضمنت النداءات ١٧ نداء موحدا وسبعة نداءات عاجلة. وشملت عملية النداءات الموحدة ما مجموعه ٨,٩ مليار دولار أمريكي، استأثرت احتياجات البرنامج بمبلغ ٢,٦ بليون دولار منها.

٢٧ - ويشارك البرنامج في اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية التي تتألف من إدارات الأمم المتحدة المعنية بالشؤون السياسية وحفظ السلام والأمن والتي تركز على التنسيق في حالات الطوارئ الكبرى والمسائل المواضيعية مثل العمل في بيئات معقدة من الناحية الأمنية ومناقشة الأوضاع في ميانمار والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٢٨ - وكان الجفاف في القرن الأفريقي والصعوبات التي واجهت الوصول إلى بعض المناطق والتي أدت إلى المجاعة في جنوب الصومال من شواغل الأمم المتحدة على مدار عام ٢٠١١. وقدم البرنامج مساعدة غذائية إنسانية إلى ٨ ملايين شخص؛ واستفاد ٤,٥ مليون شخص آخر من برامج شبكات الأمان لزيادة القدرة على الصمود ومنع المجاعة.

٢٩ - واشتملت خطة العمل المشتركة بين الوكالات من أجل القرن الأفريقي التي بادرت بها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على أوكسفام ومنظمة الأغذية والزراعة والبرنامج وحظيت بدعم من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعالجة الأسباب الجذرية وراء انعدام الأمن الغذائي في المنطقة. وتهدف الخطة، التي بدأت في الربع الأخير من عام ٢٠١١، من خلال تحديد الأولويات وتوسيع نطاق التدخلات، إلى سد الفجوة بين العمل الإنساني والإنمائي بنهج يوفر الإغاثة ويشجع على الإنعاش المبكر ويدعم سبل كسب العيش بما يتماشى مع السياسات الإقليمية والوطنية.

٣٠ - ومنذ إطلاق إطار الحصول الآمن على الحطب والطاقة البديلة في عام ٢٠١٠، قدم البرنامج مساعدة إلى مليون شخص في هايتي وسري لانكا وشمال دارفور (السودان) وكاراموجا (أوغندا) بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة المرأة المعنية باللاجئين. ومن خلال التحالف العالمي من أجل مواقد طهي نظيفة الذي تقوده مؤسسة الأمم المتحدة، جمع البرنامج كلا من المفوضية واليونيسيف ولجنة المرأة المعنية باللاجئين لضمان الحصول على وقود الطهي في القرن الأفريقي.

٣١ - وكان البرنامج عضوا في فريق اللجنة المشتركة بين الوكالات لاختيار منسقي الشؤون الإنسانية ويسعى إلى زيادة تمثيله في نظام تنسيق الشؤون الإنسانية. ومن بين ٤٣ بلدا في نظام المجموعات، لدى ٣١ بلدا منسقين للشؤون الإنسانية؛ ويعمل اثنان من موظفي البرنامج كمنسقين للشؤون الإنسانية. وهناك ثلاثة أشخاص على قائمة المرشحين للعمل كمنسقين للشؤون الإنسانية.

٣٢ - وقد بدأت مجموعة الأمن الغذائي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج العمل في نيسان/أبريل ٢٠١١. ويدعم المجموعة فريق من البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي للصليب الأحمر ومشروع القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسية التابع

للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (Gen Cap) ومنظمات غير حكومية مكتبها في مقر البرنامج. وتُقيم المجموعة روابط مع المنظمات غير الحكومية وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمجموعات الأخرى لمعالجة المواضيع المشتركة بين القطاعات للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وأرسلت بعثات دراسة المدى والدعم لمجموعات الأمن الغذائي التي تقودها البلدان في أفغانستان وكوت ديفوار وهايتي والقرن الأفريقي وليبيا ونيبال.

٣٣ - وخلال عام ٢٠١١، عملت مجموعة اللوجستيات، التي يقودها البرنامج، لزيادة كفاءة عملياته وجودة الخدمات المقدمة إلى الشركاء، مع التشديد على تقاسم الموارد وإدارة الشراكات وبناء القدرات مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية والسلطات الوطنية في هايتي والقرن الأفريقي وباكستان.

٣٤ - وتبوأ البرنامج مركز الريادة في مجموعة الاتصالات في حالات الطوارئ في عام ٢٠١١. وأدى استعراض عملياتها ونُهجها إلى مجموعة جديدة من الخدمات وتوضيح الأدوار والمسؤوليات واستراتيجية جديدة للاستعدادات وتنقيح أطر الرصد والتقييم.

٣٥ - وواصل البرنامج دعم عمل المجموعات الأخرى. وفي مارس/آذار ٢٠١١، أنشأت المجموعة العالمية للتغذية فريقا عاملاً معنيا بسوء التغذية الحاد المعتدل يترأسه البرنامج مع منظمة العمل لمكافحة الجوع ومراكز الولايات المتحدة لمراقبة الأمراض ومنظمة إنقاذ الطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة كأعضاء فيه. كما نشرت المجموعة معلومات حول الأغذية المغذية المتخصصة ونسقت أدواتها الخاصة بصنع القرار لمساعدة المنظمات الشريكة.

٣٦ - وواصل البرنامج توفير خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية في عام ٢٠١١ في ١٥ بلدا، وأجرى عمليات جديدة في كوت ديفوار والعراق وليبيا. وبين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر، نقلت الخدمة ٤٦٥ ٢٧٧ راكبا و ٨٧٩ ١ طنا متريا من البضائع؛ وكان ٤٠ في المائة من المستخدمين من وكالات الأمم المتحدة و ٥٤ في المائة من المنظمات غير الحكومية و ٦ في المائة من بعثات المنح ووسائط الإعلام. كما أدار البرنامج نظام مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية.

٣٧ - وفي الصومال، قدم البرنامج ٠٠٠ ٦٥٠ طن من الأغذية، مدعوماً في ذلك دعما حيويا من سفن الحراسة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي في إطار عملية أتالانتا، مما أتاح الحماية لشحنات الغذاء من أعمال القرصنة ووصول هذه الشحنات إلى الصومال من دون خسائر.

الاتساق في تحقيق الأمن الغذائي

الأمن الغذائي العالمي

٣٨ - ساهم البرنامج، بوصفه عضوا في فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، في خطة عمل مجموعة العشرين بشأن تقلب أسعار الأغذية والزراعة، والإطار الشامل للعمل وتنسيق قضايا الأمن الغذائي مثل ''مناطق الجوع الحرجة'' في القرن الأفريقي والساحل.

٣٩ - وعقدت اللجنة المعنية بالأمن الغذائي العالمي، التي أعيد إصلاحها والتي تتألف أمانتها من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبرنامج، دورتها العامة السابعة والثلاثين في روما في تشرين الأول/أكتوبر. ونتج عن ثلاث جلسات بشأن السياسات، ترأس إحداها المدير التنفيذي، توصيات بشأن تقلب أسعار الأغذية؛ والاستثمار في الزراعات الصغيرة الحجم؛ والشؤون الجنسانية والأمن الغذائي. وأيدت جولة أخيرة من المفاوضات بشأن المبادئ التوجيهية الطوعية للحكومة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي. واتُفق على تنظيم منتدى رفيع المستوى بشأن الأزمات الممتدة في عام ٢٠١٢ وبحثت تنقيحات طرائق قياس الجوع والتغذية. واستضاف البرنامج بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة حدثا جانبيا مع لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية.

٤٠ - وكان الأمن الغذائي من أولويات مجموعة العشرين في عام ٢٠١١. وعمل البرنامج مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والمعهد الدولي لبحوث سياسة الأغذية على توصيات سياسات مشتركة بشأن تقلب أسعار الأغذية. وأيدت مجموعة العشرين مشروعاً تجريبيا لاحتياطيات الأغذية في حالات الطوارئ ودعمت شبكات الأمان للتصدي لتقلب أسعار الأغذية وأنشأت نظام معلومات السوق الزراعي؛ وعمل البرنامج أيضا على شبكات الأمان في إطار الفريق العامل المعني بالتنمية الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية. وكانت موافقة مجموعة العشرين على إزالة القيود المفروضة على التصدير والضرائب المفروضة على الأغذية المخصصة للحالات الإنسانية مهمة جداً بالنسبة إلى البرنامج، وأوصى البرنامج بأن تعتمد منظمة التجارة العالمية القرار نفسه.

٤١ - وشارك البرنامج في اجتماعات مبادرة لأكويلا للأمن الغذائي في باريس وداكار وكان عضوا في اللجنة التوجيهية للبرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي، التي استثمرت ١٦٠ مليون دولار في عام ٢٠١١ على مقترحات في كمبوديا وليبريا ونيبال وطاجيكستان.

٤٢ - وفي مجال التعاون الإقليمي، قدم البرنامج والاتحاد الأفريقي مساعدة تقنية وإدارية إلى المرفق المالي الأفريقي المعني بقدرات مكافحة المخاطر. كما قدم البرنامج دعما تقنيا للاتحاد الأفريقي من أجل إعداد إطار للسياسة الإنسانية واستراتيجية إدارة الكوارث، وبرنامج بناء القدرات على المدى المتوسط. ويجري البرنامج مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دراسة عن تكاليف الجوع بغية خفض نقص تغذية الأطفال في ١٢ بلدا.

٤٣ - ويقوم البرنامج بدعم برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، وخاصة في مجالات الأمن الغذائي والتغذوي والإنذار المبكر والاستعداد للطوارئ والاستجابة لها، وساعد على إنشاء فريق عمل لتطوير القدرات من أجل تصميم الاستثمارات وتنفيذها. ويتناوب البرنامج في رئاسة مجموعة الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية.

٤٤ - وفي عام ٢٠١١، وقع البرنامج والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي على مذكرة تفاهم بشأن التعاون التقني في مجال تحسين الأمن الغذائي؛ ووقع على مذكرات تفاهم أخرى مع الهيئة الحكومية الدولية للتنمية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويساعد البرنامج على توحيد السياسات العامة والبرامج وتحسين الأمن الغذائي والتغذية وإدارة مخاطر الكوارث. كما أجرى البرنامج دراسة جدوى لمشروع تجريبي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإعداد احتياطيات من الأغذية تستهدف حالات الطوارئ ويعمل مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وشركاء آخرين لإطلاق المشروع التجريبي.

٤٥ - وأنشأ البرنامج وشبكة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي للاستجابة لحالات الطوارئ مخازن للأغذية في أماكن متقدمة وأعدا قائمة للاستجابة السريعة ودعما نظم المعلومات في حالات الطوارئ؛ وتم التوقيع على مذكرة تفاهم مع البنك الاقتصادي لأمريكا الوسطى في مايو/أيار ٢٠١١ بشأن التعاون في مجال التغذية. وفي آسيا، يتعاون البرنامج مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن مبادرات الأمن الغذائي.

التغذية

٤٦ - شارك البرنامج في أيلول/سبتمبر في إحدى مناسبات مبادرة ”تحسين مستوى التغذية“ في نيويورك لعرض التقدم في تدخلات التغذية. وتهدف هذه الحركة إلى زيادة فعالية

برامج التغذية عن طريق الدعوة إلى الريادة الوطنية وملكية أصحاب المصلحة والمسؤولية المشتركة. ويعمل البرنامج مع شركة يونيليفر لتيسير عمل فرقة العمل التابعة لمبادرة تحسين مستوى التغذية المعنية بمشاركة القطاع الخاص.

٤٧ - ويستضيف البرنامج مبادرة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات شراكة القضاء على نقص تغذية الأمهات والأطفال (ريتش)، المنشأة في عام ٢٠٠٨ من قبل البرنامج ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف ومنظمة الأغذية والزراعة لمكافحة سوء تغذية الأطفال. وعلى أساس المشروعات التجريبية في بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وموريتانيا وسيراليون، يجري الآن تنفيذ نهج مبادرة ريتش الآن في إثيوبيا وغانا ومالي وموزامبيق ونيبال ورواندا وجمهورية تترانيا المتحدة وأوغندا.

٤٨ - وساعد البرنامج، من خلال شراكة مع منظمة الأغذية والزراعة واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، في إصلاح أمانة اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة بغية زيادة فعاليتها؛ ويترأس البرنامج هذه اللجنة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وخلال عام ٢٠١١، عملت أمانة اللجنة الدائمة ومنسق شراكة ريتش ورئيس الفريق الانتقالي لمبادرة ''تحسين مستوى التغذية'' مع حكومات البلدان التي تشهد تنفيذ أنشطة المبادرة من أجل تيسير تقاسم الخبرات وإقامة روابط مع المنظمات المعنية بالتغذية.

٤٩ - وبموجب نهج ''الغذاء المناسب في الوقت المناسب''، وسع البرنامج نطاق برنامج الأغذية المقواة للفئات السكانية الضعيفة، بزيادة تغطيته للأطفال وخاصة أثناء فترة الأيام الألف الأولى الحرجة من الحياة؛ وزاد الدعم للأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنتين من ٥٠ ٠٠٠ طفل مدعوم في عام ٢٠٠٨ إلى ٢,٥ مليون طفل مدعوم في عام ٢٠١٠.

الشؤون الجنسانية

٥٠ - يعمل البرنامج مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركاء آخرين لتشجيع الابتكارات وتعزيز القدرات وتحسين المساءلة عن تعميم مراعاة الشؤون الجنسانية. وأنشئ صندوق الابتكارات الجنسانية في البرنامج في عام ٢٠١٠ لتشجيع المكاتب القطرية على إقامة شراكات لتصميم وتنفيذ مشروعات تستند إلى تحليل الشؤون الجنسانية. ويدعم الصندوق ٢٩ مكتبا قطريا وشركاءهم.

٥١ - واعتمد البرنامج المعايير الجنسانية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لتقدير مدى مراعاة المشروعات للمنظور الجنساني، ويلتزم بإدماج الشؤون الجنسانية في تقديرات الاحتياجات؛ وأعدت معايير دنيا وإطار مساءلة لتعميم مراعاة الشؤون الجنسانية لدعم هذه

العملية. كما يعد البرنامج مؤشرات للعمل المتعلق بالشؤون الجنسانية بما يتماشى مع تحوله إلى دور تقديم المساعدة الغذائية.

٥٢ - وعُقدت عدة أحداث مشتركة مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والبنك الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وخلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة، عقد المديران التنفيذيان للبرنامج وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ووزير خارجية هولندا وقادة القطاع الخاص اجتماعا لمناقشة شؤون المرأة والتغذية. ونُظم اجتماع استضافته منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج بشأن التمكين الاقتصادي للنساء الريفيات، وأسهمت توصيات الاجتماع في الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة في عام ٢٠١٢. وتتعاون الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها مع هيئة الأمم المتحدة بشأن برنامج مشترك لتمكين النساء الريفيات.

٥٣ - وأعد البرنامج ومعهد الدراسات الإنمائية استراتيجية لمراعاة الشؤون الجنسانية في مبادرة الشراء من أجل التقدم وبرنامجا لمدة ثلاث سنوات للبحوث في مجال الابتكارات المتعلقة بالشؤون الجنسانية. كما يشارك البرنامج في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالنساء الريفيات وفرقة العمل التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، التي أنشأ فيها البرنامج مجموعة استشارية داخلية، والشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٥٤ - ويأخذ البرنامج المنظور الجنساني في الحسبان في سياساته المتعلقة بالإدارة والتوظيف والتطوير الوظيفي: فقد ظلت نسبة النساء من موظفي الفئة الفنية في البرنامج مستقرة في عام ٢٠١١ عند مستوى ٤٠ في المائة وزادت نسبة النساء المشاركات في مركز تنمية الإدارة التابع للبرنامج والذي تديره كلية كرانفيلد للإدارة بالمملكة المتحدة من ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٤١ في المائة في عام ٢٠١١. وحظيت النساء بدعم أيضا من خلال مركز أوروبا للإدارة في بروكسل (بلغت نسبة مشاركة النساء ٦١ في المائة في عام ٢٠١١) وبرنامج المديرين المتوسطين (بلغت نسبة مشاركة النساء ٤١ في المائة في عام ٢٠١١).

التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها

٥٥ - ترد معلومات عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في الوثيقة المقدمة إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٠، تعاون البرنامج مع منظمة الأغذية والزراعة في ٦٢ بلدا في ٩٥ مشروعا؛ وتعاون البرنامج مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في ١٥ بلدا في ١٧ مشروعا. وفي عام ٢٠١١ أصدر البرنامج ومنظمة

الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية التقرير العالمي الثلاثي الأول عن حالة انعدام الأمن الغذائي الذي يركز على تقلب أسعار الأغذية.

٥٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وافق المجلس على الاستراتيجية المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج بشأن نظم المعلومات عن الأمن الغذائي والتغذوي لمساعدة البلدان على إعداد استجابات قائمة على الأدلة للتغلب على انعدام الأمن الغذائي؛ وكجزء من هذه الاستراتيجية، أنشأ البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية شبكة معلومات بشأن الأمن الغذائي بغية تقاسم المعايير وأفضل الممارسات وأعمال الدعوة. ويمثل كل من البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية مجتمعين أمانة نظام معلومات الأسواق الزراعية، الذي أطلقه وزراء الزراعة بمجموعة العشرين في حزيران/يونيه ٢٠١١ لتحسين معلومات سوق الأغذية.

٥٧ - وواصلت منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج تعاونهما بشأن النظام المتكامل لتصنيف مراحل الأمن الغذائي وذلك بإجراء تحليلات في ١١ بلدا وتنقيحات للدليل المعني. وقام النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر التابع لمنظمة الأغذية والزراعة ووحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها التابعة للبرنامج بتحليل الأسواق في بنغلاديش وبوركينا فاسو وملاوي ونيبال وباكستان في إطار ”مشروع نمذجة آثار الصدمات“، الذي يقوم بدراسة أثر الصدمات على دخول الأسر المعيشية ومصروفاتها على الأغذية. وخلال عام ٢٠١١، أوفدت منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج بعثات مشتركة لتقدير إمدادات المحاصيل والأمن الغذائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومدغشقر وموريتانيا والنيجر والجمهورية العربية السورية.

٥٨ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، وقع رؤساء الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والمفوضية الأوروبية على إعلان نوايا بشأن التعاون في مجال الأمن الغذائي والتغذية يركز على تسعة مجالات ذات أولوية ومع التأكيد على البلدان التي تعاني من أزمات ممتدة؛ وينبع الاتفاق من التعاون في إطار مرفق الأغذية التابع للاتحاد الأوروبي.

٥٩ - وعززت الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها تعاونها الإداري في عام ٢٠١١ عن طريق تعميم فريق الشراء المشترك؛ وتهدف العطاءات المشتركة، في سنتها الثانية، إلى تحقيق وفورات مجمعة نسبتها ٣ في المائة من قيمة العقود. وتركز أهداف عام ٢٠١٢ على تنسيق وتبسيط العمليات، وزيادة استعمال الشراء الإلكتروني، ومؤشرات جديدة للأداء،

وخطة عمل للشراء المستدام، وتوسيع نطاق التعاون في مجال الشراء ليشمل وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٦٠ - ويواصل مرفق إدارة مخاطر الطقس المشترك بين البرنامج والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إعداد أدوات لإدارة مخاطر الطقس بغية تحسين سبل كسب العيش في الريف والحد من الجوع. واشتمل التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها على الأعمال التحضيرية للدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في ديربان، جنوب أفريقيا، وإعداد بيان مشترك لوثيقة نتائج مؤتمر ريو+٢٠ ومساهمات في مبادرات جديدة مثل مبادرة ''الاقتصاد الأخضر''.

٦١ - واحتفل البرنامج والوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها باليوم الدولي للمرأة ونظموا دورة تدريبية مشتركة لموظفي المقر في حلقات عمل عقدت في أيار/مايو ٢٠١١ بشأن استعمال معايير الشؤون الجنسانية في مجموعة الأمن الغذائي لتحسين عملية استهداف المستفيدين ونتائج المساواة بين الجنسين؛ وحضر حلقات العمل ٤٠ موظفا من منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج ومجموعة الأمن الغذائي. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، وقعت منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج على رسالة اتفاق مع كتائب السلام التابعة للولايات المتحدة لتوسيع نطاق أنشطة الأمن الغذائي.

تنمية القدرات

٦٢ - قدم البرنامج المساعدة التقنية في عام ٢٠١١ إلى الحكومات التي تتولى ملكية برامج الأمن الغذائي وساعد على تحسين تصميم البرامج الوطنية للأمن الغذائي وإدارتها. وعلى سبيل المثال، تعد تنمية القدرات جزءا من حافظة وأنشطة البرنامج في تسعة بلدان في آسيا، وتركز على تحليل الأمن الغذائي وشبكات الأمان الاجتماعي واحتياطيات الأغذية والاستعدادات لحالات الطوارئ والاستجابة لها والتغذية والتعليم بغية ضمان الاستدامة فور توقف مشاركة البرنامج.

٦٣ - وفي الرأس الأخضر، ساعد البرنامج في صياغة وتنفيذ خريطة طريق التسليم لبرامج الوجبات الغذائية المدرسية في عام ٢٠٠٧؛ وأكمل التسليم في تموز/يوليه ٢٠١٠. وبدأ في عام ٢٠١١ برنامج مساعدة تقنية مدته أربع سنوات في إطار مبادرة ''أمم متحدة واحدة'' بغية مساعدة الحكومة في مجالات منها التغذية والتعليم والنظافة الصحية، وسيقدم فيها البرنامج الدعم في مجال السياسات، ونماذج الشراء، والخدمات اللوجستية، واستراتيجية لجمع الأموال، والرصد والتقييم لمدة سنتين. وفي بوتان، سيقوم البرنامج بتصميم برنامج لتنمية القدرات لتمكين الحكومة من تولي ملكية برنامج التغذية المدرسية بحلول عام ٢٠١٨. وفي

سوازيلند، يتعاون البرنامج مع الفريق القطري للأمم المتحدة على تعزيز نظام تقدير هشاشة الأوضاع التابع للحكومة. وفي كمبوديا، يتعاون البرنامج مع اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية لتحسين التنسيق والاستهداف لدى وزارة الصحة في معالجة سوء تغذية الأطفال.

التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٦٤ - ينفذ البرنامج مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية (٢٠٠٨-٢٠١٣)، للترويج لحلول قابلة للتوسع للأمن الغذائي والتغذية. وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، يستعمل البرنامج الخبرة المكتسبة في البرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك لتعزيز البرامج الوطنية للتغذية المدرسية، كما يتيح التعاون فيما بين بلدان الجنوب دعم تطوير وإنتاج وتوزيع المنتجات التغذوية للأطفال والنساء في بوليفيا وإكوادور وبنما وبيرو. وستساعد تنمية القدرات في أمريكا اللاتينية في القضاء على نقص التغذية وخفض نقص المغذيات الدقيقة من خلال تبادل أفضل الممارسات، بما في ذلك من خلال مبادرة ''Micronutrient'' (انظر الموقع الشبكي التالي: www.micronutrient.org) والاجتماعات التقنية والتدريب لموظفي الجهات النظيرة.

٦٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، أُطلق مركز الامتياز في البرازيل لتوفير المساعدة التقنية للبلدان النامية. والغرض منه هو تعبئة الخبرة البرازيلية لدعم برامج الوجبات المدرسية وطرائق أخرى في نهاية المطاف. وقامت بعثات من إكوادور ومالي وتيمور - ليشتي بزيارة المركز، كما نُظمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ دورة بشأن الخبرة البرازيلية في برامج التغذية المدرسية المستدامة لممثلي ٢٠ بلدا.

٦٦ - وشارك البرنامج في المعرض العالمي الرابع للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي نُظّم في روما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ونظم منتدى بشأن التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمن الغذائي عُرضت خلاله الحلول الناجحة لبلدان الجنوب في تعميم التغذية في البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويلتزم البرنامج بدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بما في ذلك من خلال برنامج عمل اسطنبول.

المبادرات والشراكات

الشراء من أجل التقدم

٦٧ - إن منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي أعضاء في فريق الاستعراض التقني لمبادرة الشراء من أجل التقدم؛ أما الأعضاء الآخرون فهم من

المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، وإنترمون أوكسفام، وساساكاوا العالمية ٢٠٠٠، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون بشأن الزراعة، وجامعة ولاية ميتشغان.

٦٨ - ولا يزال الدعم التقني الذي تقدمه منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى مبادرة الشراء من أجل التقدم يتزايد: إذ يجري إعداد مذكرة تفاهم بين منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج بغية ربط برامج الحماية الاجتماعية بشراء الأغذية من صغار المزارعين في بعض البلدان الأفريقية. وتقدر قيمة البرنامج المقترح المستمر لمدة سنتين بمبلغ ٢,٣ مليون؛ وستبدأ مرحلته التجريبية بتمويل من البرازيل في إثيوبيا وموزامبيق والسنغال.

٦٩ - ويقيم البرنامج شراكات للشراء من أجل التقدم مع منظمة الأغذية والزراعة في ١٢ بلدا لتوفير دعم تقني ودعم لبناء القدرات. ويشتمل التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الأخرى على المساعدة في زيادة إنتاج الذرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتوفير خبرة في مجال الزراعة الحفظية لتعزيز الإنتاج في إثيوبيا.

٧٠ - ويؤدي التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى تيسير حصول منظمات المزارعين على الائتمان الزراعي في بوركينا فاسو وموزامبيق؛ ويُتفاوض بشأن هذه الطريقة في إثيوبيا وغانا أيضا.

٧١ - وقد أنشأت معظم البلدان التي يُنفذ فيها برامج الشراء من أجل التقدم آليات تنسيق تجمع معا الحكومات ومنظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص لمناقشة قضايا السياسات العامة والتنفيذ ولتوفير الإرشادات اللازمة. وتتضمن الشراكات الأخرى العمل مع منظمة العمل الدولية في زامبيا بشأن تدريب منظمات المزارعين في مجال الأعمال ومشروع قرى الألفية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ملاوي وأوغندا ومبادرات البنك الدولي في بوركينا فاسو ورواندا وسيراليون وصندوق الأمم المتحدة للتنمية الرأسمالية في ملاوي وأوغندا.

٧٢ - وتقوم ٣٢ منظمة غير حكومية دولية بتقديم الدعم وبناء القدرات لمبادرة الشراء من أجل التقدم في البلدان التجريبية: فعلى سبيل المثال، تقيم منظمة الرؤية العالمية شراكات في ثمانية بلدان تجريبية، ورابطة ساساكاوا الأفريقية وخدمات الإغاثة الكاثوليكية في ستة بلدان، وأوكسفام في بلدين اثنين.

الوجبات المدرسية

٧٣ - وصلت التغذية المدرسية التي يساعد البرنامج في تقديمها إلى ٢٢,٤ مليون طفل في ٦٢ بلدا في عام ٢٠١٠، وكان ٤٩ في المائة من المستفيدين من الفتيات. ووفر البرنامج

حوافز أو حصصا متزلية إلى ٢,١ مليون فتاة وساعدة ١,٨ مليون طفل في المرحلة قبل الابتدائية. وحظي توفير الحزمة الأساسية بدعم من البرنامج واليونيسيف في مجالي الخدمات التعليمية والأغذية، ومن منظمة الأغذية والزراعة في مجال الحدائق المدرسية، ومنظمة الصحة العالمية في مجال إزالة الديدان.

٧٤ - وفي عام ٢٠١١، اشتملت شراكة البرنامج مع البنك الدولي ومع الشراكة من أجل نماء الطفل على إيفاد بعثات إلى غانا وهايتي وكينيا ومالي وموزامبيق والسنغال والسودان وتوغو. وعزز البرنامج والبنك الدولي علاقتهما مع الصين من خلال مؤسسة الصين للبحوث الإنمائية، وذلك مثلا من خلال المشاركة في ندوة وطنية بشأن الواجبات المدرسية؛ وسيستمر العمل في عام ٢٠١٢ لتعزيز النماء في مرحلة الطفولة المبكرة والواجبات المدرسية.

٧٥ - وقام البرنامج ومجموعة بوسطن الاستشارية بتحليل التكاليف السنوية للتغذية المدرسية التابعة للبرنامج بهدف تحديد معايير مرجعية. وكان البسكويت المقوى الخيار الأجدى تكلفة من حيث توفير المغذيات الدقيقة؛ وكانت الحصص المتزلية الأجدى تكلفة من حيث الكمية المسلمة. ووصل متوسط التكاليف السنوية لكل طفل في ٦٢ بلدا في عام ٢٠١٠ إلى ٤١ دولارا. وكانت معدلات التكاليف إلى الفوائد الخاصة بالتغذية المدرسية إيجابية في بنغلادش وكمبوديا وتشاد وغانا وكينيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وملاوي وموزامبيق وطاجيكستان وزامبيا.

٧٦ - وواصل البرنامج دعم برامج التغذية المدرسية الممولة وطنيا. وتشتمل الأمثلة على غانا التي يدعم فيها البرنامج الحكومة في تصميم سياسة تغذية مدرسية ونظام للرصد والتقييم، وكينيا التي تستلم فيها الحكومة كل سنة المسؤولية عن ما يزيد عن ٥٠ ٠٠٠ طفل من عملية البرنامج والتي يعمل البرنامج على زيادة قدرات الجهات الوطنية النظيرة فيها على إدارة هذا البرنامج. ومن المقرر أن تبدأ بنغلادش برنامجا وطنيا للتغذية المدرسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

النقد والقسائم

٧٧ - لا تزال حافظة البرنامج من التدخلات القائمة على النقد تتزايد. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، كانت هناك ٤٨ عملية بقيمة تحويلات إجمالية قدرها ٢٠١ مليون دولار، أي ما يمثل نسبة ٥ في المائة من نفقات برنامج عمل البرنامج. ويقارن هذا المبلغ بميزانيتين قدرهما ١٣٨ مليون دولار في عام ٢٠١٢ و ٤١ مليون دولار في عام ٢٠٠٩. وتشير التوقعات إلى زيادة في برمجة النقد والقسائم إلى ١٧ في المائة من برنامج العمل بحلول عام ٢٠١٤ وإلى ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

٧٨ - وأنشئت خدمة جديدة للبرنامج في عام ٢٠١١ للإشراف على التغييرات في تصميم البرنامج وإقامة شراكات جديدة وأساليب عمل. وطورت أربعة نماذج توزيع، إذ وزعت المسؤوليات على الشعب لإعداد أدوات جديدة وإدماجها في العمليات القائمة. ويتم تدريب الموظفين على تعميم برامج النقد والقسائم في مشروعات المساعدة الغذائية للبرنامج.

٧٩ - ويعتمد البرنامج على شراكات لتنفيذ خطط النقد والقسائم. وشارك البرنامج مؤخرا في رئاسة مائدة مستديرة مع مكتب المعونة الإنسانية التابع للمفوضية الأوروبية بشأن توسيع نطاق التدخلات القائمة على النقد مع المانحين والمنظمات غير الحكومية ومنظومة الأمم المتحدة. ويقيم البرنامج شراكات جديدة مع مقدمي الخدمات المالية من القطاع الخاص وشركات الاتصالات.

٨٠ - وستمكن القدرة على تصميم التدخلات القائمة على النقد وتنفيذها على نطاق واسع البرنامج من الاستجابة بمرونة أكبر لانعدام الأمن الغذائي وتحسين الكفاءة والفعالية. ويقوم البرنامج بوضع استجابات قائمة على النقد والقسائم للأزمة في القرن الأفريقي؛ وفي كينيا ستلبي تحويلات نقدية مجموعها ٢٦ مليون دولار احتياجات ١,١ مليون شخص من المتضررين من الجفاف؛ وفي الصومال، أكمل البرنامج بعثة لاستكشاف استعمال الاستجابات القائمة على النقد.

الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها وتغير المناخ

٨١ - وافق المجلس التنفيذي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ على سياسة لتعزيز حصائل الأمن الغذائي والتغذوي من خلال تحسين الحد من مخاطر الكوارث وحماية سبل كسب العيش. وتشدد السياسة على أهمية الشراكات، وتحدد الأولويات والمزايا النسبية، وتتوخى تدخلات لتنمية قدرات الحكومات في مجال نظم الحد من مخاطر الكوارث، وخفض المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات المحلية، وبرامج بناء القدرة على الصمود.

٨٢ - ويعمل البرنامج مع الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والبنك الدولي لتنفيذ الزراعة ''الذكية مناخيا''، وهو مفهوم في مرحلة التطور يؤدي إلى زيادات مستدامة في إنتاج الأغذية ويحقق فوائد من إدارة الموارد الطبيعية وبناء القدرة على الصمود لتحقيق الأمن الغذائي كما يؤدي إلى خفض الانبعاثات.

٨٣ - ولدى البرنامج شراكات في مجالي التأمين وتمويل التصدي للمخاطر، ويقود الابتكارات في هذا المجال. وعلى سبيل المثال، ساعد البرنامج حكومة إثيوبيا على تطوير إطار لإدارة المخاطر يشتمل على نظام إنذار مبكر يستند إلى مؤشرات الطقس لإدرار التمويل من

أجل توسيع نطاق شبكة الأمان الإنتاجية. وقد ساهم مرفق إدارة مخاطر الطقس التوابع للبرنامج والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومبادرات مثل مبادرة تنمية القدرة على الصمود في الريف المشتركة بين البرنامج وأوكسفام في إدارة مخاطر الطقس وذلك بنهج ابتكارية في الأخذ بآليات الضمان والتمويل لمساعدة المجتمعات المحلية والحكومات المعرضة على إدارة المخاطر.

مذكرات التفاهم مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى

٨٤ - قام البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتحديث مذكرة التفاهم الموقعة بينهما في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ مع إجراء تغييرات تتعلق بما يلي: (أ) فئة ''الأشخاص موضع الاهتمام'' لتشمل الدعم للأشخاص المشردين داخليا؛ و (ب) مسؤوليات تعبئة الموارد والأنشطة المشتركة في مخيمات اللاجئين؛ و (ج) التعاون بشأن طرائق جديدة للمساعدة الغذائية.

٨٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١١ نقح البرنامج واليونيسيف مذكرة التفاهم الموقعة بينهما: فقد تم تحديث مصفوفة التغذية لتبين مسؤوليات البرنامج تجاه سوء التغذية الحاد المعتدل، ومسؤولية اليونيسيف تجاه سوء التغذية الحاد الشديد والتنسيق في الميدان والتعاون في تلبية احتياجات صحة الأم والطفل. وتستند الآن المهام المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز إلى نموذج تقسيم العمل التابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٨٦ - ووقع البرنامج على مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيسان/أبريل ٢٠١١ لتعزيز التعاون في معالجة انعدام الأمن الغذائي والجوع وسوء التغذية ولتشجيع الحماية البيئية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحد من مخاطر الكوارث والتكيف وتغير المناخ.

٨٧ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وقعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج على بيان عمل مشترك بشأن تمكين رابطات النساء الريفيات والأعمال التجارية الصغيرة الحجم لكسر حلقة الجوع المتوارثة عبر الأجيال، وتحسين فرص سبل كسب العيش للنساء، والدعوة إلى المساواة بين الجنسين، ودعم سلامة النساء والفتيات في الأوضاع المتقلبة، وتعزيز مراقبة النساء لاحتياطات الأمن الغذائي.

٨٨ - وتأجل النظر في مشروع رسالة تعاون مع منظمة الصحة العالمية حتى عام ٢٠١١ نظرا لعملية الإصلاح التي تشهدها هذه المنظمة.

البنك الدولي

٨٩ - استمر التعاون مع البنك الدولي بشأن التغذية المدرسية في عام ٢٠١١: واشتمل التعاون على استمرار تمويل البنك الدولي لهايتي وبعثات مشتركة إلى السنغال والسودان وتوغو استجابة لطلبات الحكومات للدعم من أجل البرامج الوطنية للتغذية المدرسية.

٩٠ - وبادر البرنامج بإقامة شراكة جديدة مع البنك الدولي من خلال شراكة مبادرة ريتش من أجل إعداد نموذج لخيارات التعبئة والتكلفة لخفض التقزم وسوء التغذية الحاد الشامل على مستوى المقاطعات. ويجري اختيار هذا النموذج في بنغلادش.

٩١ - وواصل البرنامج تعاونه مع البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن إقامة شراكات لتشجيع الزراعة الذكية مناخيا، وتحديد نقاط دخول للتعاون، وإصدار كتيب لأفضل الممارسات في الزراعة الذكية مناخيا، وإدخال تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته في برامج الاستثمار الزراعي وتوسيع نطاقها.

٩٢ - وفي عام ٢٠١١، زاد التعاون بين البرنامج والبنك الدولي بشأن الشراء المحلي. وتقام شراكات واعدة للشراء المحلي في بوركينا فاسو ورواندا وسيراليون وجنوب السودان من خلال مبادرة الشراء من أجل التقدم.

المنظمات غير الحكومية

٩٣ - أقام البرنامج في عام ٢٠١٠ شراكات مع ٢ ٠٠٠ منظمة غير حكومية في ١٦٢ مشروعا في ٦٦ بلدا، ووزع خلالها ٢,٢ طن من الأغذية، أي ما يعادل ٥٠ في المائة من مجموع الأغذية الموزعة؛ وكان ٩٠ في المائة من المنظمات غير الحكومية إما منظمات محلية أو مجتمعية. ووفر هؤلاء الشركاء قدرات تقنية وتقاسم للمعارف وموارد وقدرات تشغيلية ودعم من خلال علاقتها بالمجتمعات المحلية.

٩٤ - ويعد تعزيز التعاون من المنظمات غير الحكومية على المستوى الاستراتيجي ومستوى السياسات من الأولويات يهدف إلى تحسين كفاءة وفعالية الاستجابة في حالات الطوارئ والإنعاش والتدخلات الإنمائية. وساعدت شراكات البرنامج مع منظمة العمل لمكافحة الجوع وأوكسفام ومنظمة إنقاذ الطفولة والمجلس النرويجي للاجئين وخدمات الإغاثة الكاثوليكية والمنظمة الدولية للرؤية العالمية على صياغة السياسة المتعلقة بالنقد والقسائم في حلقات عمل البرنامج؛ كما ساعدت المنظمات غير الحكومية في إعداد سياسة الحماية وإرشادات بشأن العنف القائم على أساس نوع الجنس. كما تشاور البرنامج مع المنظمات غير الحكومية

الشريكة بشأن تقديم مقترحات إلى مجموعة العشرين من أجل إعداد نظام تجريبي لاحتياطي الأغذية لحالات الطوارئ في غرب أفريقيا.

٩٥ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، قام البرنامج والمنظمة السويسرية للتعاون الإنمائي معا برعاية حلقة عمل معنونة ''بناء الدرة على الصمود: الربط بين الأمن الغذائي والتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث'' تألفت من ممثلي الحكومات والوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها ومنظمة إنقاذ الطفولة وأوكسفام ووكالة هلفيتاس للتعاون بين الوكالات السويسرية لتحديد الدروس المستفادة والفرص والتحديات في مجال بناء القدرة على الصمود.

٩٦ - ويتعاون البرنامج منذ عام ٢٠١٠ مع منظمة إنقاذ الطفولة بالمملكة المتحدة بشأن برمجيتها ''تكاليف النظام الغذائي'': وانطوى ذلك على تحليلات مشتركة في عشرة بلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. كما تعاون البرنامج مع عدد كبير من جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية وعمليات مختلفة في عام ٢٠١٠.

الحوكمة المؤسسية

٩٧ - بحث الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج المنعقد في نيويورك في عام ٢٠١١ مسائل المساواة وتعميم الشؤون الجنسانية والاستجابة في حالات الطوارئ والانتقال إلى الإنعاش والتنمية و ''توحيد الأداء''. وقام وفد يمثل المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، واليونيسيف، والبرنامج بزيارة إلى الفلبين من ٢٦ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠١١ وشاهد نُهجا مبتكرة لمنع النزاعات والاستعداد لحالات الطوارئ والإنعاش والمساعدة الإنسانية.